المطعم التايلندي: يبيع الخمور المحلية باعتبارها مستوردة

الآسيويان وأمامهما الخمور المضبوطة

طاولة الطعام والخمور جاهزة

كشفت التحقيقات التي أجريت مع القائمين على المطعم التايلندي والذي يقدم الأطعمة الى جانب الخمور المستوردة عن انهم يتعاملون مع آسيويين يقومون بتصنيع الخمور المحلية حيث يقومون بوضعها في زجاجات خمر مستوردة ويبيعون الخمور المحلية على انها مستوردة، مشيرا الى ان المتهمين بإدارة المطعم اعترفوا بأنهم يقدمون كأس الخمر مقابل دينارين.

وقال مصدر امني ان القائمين على المطعم اعترفوا أمام مدير عام مديرية أمن الأحمدي اللواء عبدالفتاح العلي بأن أغلب زبائنهم من العمالة التايلندية وانهم يعملون بشكل مضاعف في عطلات نهاية الأسبوع.

وأشار المصدر الى ان اللواء العلي أمر بإبعاد جميع الزبائن من الوافدين الذين ضبطوا داخل المطعم وأمر ايضا بإحالة القائمين على المطعم الى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

على صعيد آخر، واصل رجال مديرية أمن الأحمدي صولاتهم وجولاتهم الأمنية داخل نطاق المحافظة وأسفر الانتشار المنظم لرجال مديرية أمن الأحمدي عن ضبط وافدين أسيويين عثر معهما على 220 بطل خمر حجم كبير (ليتر ونصف الليتر) واعترفا باتجارهما في الخمور المحلية ليحالا الى جهة الاختصاص.

● عبدالله قنيص

أكد على إعداد خطة إعلامية لاستهداف الجاليات المخالفة

الحشاش: المكرمة الأميرية فرصة لمن تقطعت بهم السبل

العقيد عادل الحشاش

قال مدير ادارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير ادارة الاعلام الامني بوزارة الداخلية العقيد عادل الحشاش انه قد اعد خطة اعلامية متكاملة لتوعية وارشاد مخالفي قانون الاقامة بالتعاون والتنسيق مع الادارة العامة للهجرة تنفيذا للمكرمة الاميرية السامية لصاحب السمو الامير وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود بشأن قواعد اخراج الاجانب غير الحاصلين على تراخيص بالاقامة او من انتهت تراخيص اقامتهم.

واشار العقيد الحشاش الى الاهداف التي تسعى من خلالها الخطة الى توعية المواطنين والمقيمين وخاصة الاكثر مخالفة لقانون الاقامة للاستفادة من المنحة الاميرية والقرار الوزاري وحثهم على العمل على خروج ومغادرة اكبر عدد ممكن منهم خلال المهلة وحشد الدعم الاعلامي لتوضيح اهداف واجراءات القانون وتناوله بالشرح والتبسيط عبر مختلف الوسائل والبرامج الاذاعية والتلفزيونية والفضائيات الرسمية والخاصة والانترنت والمطبوعات والاعلانات وعقد الندوات وغيرها من وسائل وحث المجتمع المدني ومؤسساته وجمعياته ولجانه وافراده على دعم جهود وزارة الداخلية بتسهيل مغادرة هؤلاء المخالفين وتأكيد المعنى الانساني والحضاري للمكرمة الاميرية والوقوف في وجه اي ادعاءات لمنظمات الشفافية وحقوق الانسان، وللحد من تجارة البشر او ما يعرف تجارة الاقامات والمشكلات الامنية والاجتماعية للعمالة السائبة وايجاد الحلول القانونية لمن تقطعت بهم السبل على المغادرة لوجود اشكالات مالية واجرائية وقضائية وحث المجتمع المدني ومؤسساته كذلك على تأكيد المعنى السامي والانساني والحضاري.

إعداد مجموعة من الرسائل القصيرة تتناول أهداف المنحة الأميرية والقرار الوزاري

وذكر ان وزارة الداخلية تعمل على تكثيف البرامج الاعلامية ومنها البرامج الاذاعية وذلك لتسهيل مهمة اجهزة الاذاعات الرسمية والخاصة بإجراء اللقاءات واذاعة الاخبار وعبارات التوعية والارشاد وتخصص جانبا من برامج الاركان والمنوعات لتناول الجوانب المختلفة للقرار واعداد فقرة ضمن البرامج الاذاعية التي تعدها ادارة الاعلام الامني لتسليط الاضواء على الجوانب المختلفة للمنحة الاميرية والقرار الوزاري.

البرامج التلفزيونية

وعلى صعيد البرامج التلفزيونية وحشد امكانيات القنوات الفضائية الرسمية والخاصة وذلك من خلال تسهيل مهمة فريق العمل التلفزيوني لاجراء التحقيقات المصورة واللقاءات مع المسؤولين في الاجهزة المعنية والمواطنين والمقيمين والمغادرين والاشخاص الذين تمكنوا من تعديل اوضاعهم في تغطية مباشرة وعرض اعلان القرار الوزاري وفلاشات التوعية والارشاد على مدار تنفيذ الخطة وخلال المهلة المحددة والتركيز على القنوات التلفزيونية الخاصة باللغة الانجليزية لتوعية المخالفين من غير الناطقين باللغة العربية واعداد برامج خاصة وتطعيم برامج الاركان والمنوعات لتبادل الجوانب المختلفة للقرار وتغطية الاوضاع المعيشية والانسانية للمخالفين ومشاكلهم مع كفلائهم وما يعرف بالعمالة السائبة والاتجار بالاقامات وتخصيص فقرات ضمن البرامج التلفزيونية التي تعدها ادارة الاعلام الامني وتولي ضباط التوعية والارشاد في الشرح والتعليق على مواد القانون وعرض المؤشرات والاحصائيات للمخالفين والمغادرين والعقوبات المنصوص عليها بحق المخالفين.

الصحف المحلية

ونظرا للتأثير الكبير الذي تلعبه الصحف المحلية في توجهات الرأي العام واطلاعه على اهداف وابعاد المنحة السامية والقرار الوزاري، ركزت الخطة على تسهيل مهمة مندوبي الصحف لاجراء التحقيقات واللقاءات مع المسؤولين عن الاجهزة المعنية والمواطنين والمقيمين والمغادرين والاشخاص الذين تمكنوا من تعديل اوضاعهم والاشخاص الذين لديهم اشكالات ادارية وقضائية مع الكفلاء ومازالت معروضة امام المحاكم وحصولهم على تصريح بالاقامة المؤقتة لحين الفصل في شكواهم على الا يتعدى ذلك المهلة المحددة ونشر الاعلان بالقرار الوزاري وعبارات التوعية والارشاد على مدار تنفيذ الخطة وخلال المهلة المحددة وتكثيف تغطية الصحف الصادرة باللغات غير العربية لتوعية المخالفين من غير الناطقين بغير اللغة العربية والتركيز الصحافي على اجراءات التعامل مع المخالفين والاهداف الانسانية للمنحة الاميرية والقرار الوزاري وابراز الاحصاءات والمؤشرات على اعداد المخالفين والمغادرين والاشخاص الذين تمكنوا من تعديل اوضاعهم والعقوبات المنصوص عليها على المخالفين واجراء تحقيقات مصورة عن واقع العمالة السائبة والمخالفة وظروفهم المعيشية والانسانية والمخاطر الامنية والاجتماعية.

واشار الحشاش الى انه تم تصميم وطباعة بروشور ودليل ارشادي باللغتين العربية والانجليزية وغيرها من اللغات يتضمن المنحة الاميرية السامية بمناسبة الاعياد الوطنية وبنود القرار الوزاري وتفسير الاجراءات والعقوبات المنصوص عليها وفقا لقانون اقامة الاجانب اضافة لاعداد مجموعة من اللوحات الاعلانية والبنرات والرول اب لتوزيعها في الطرق الرئيسية والاماكن الجماهيرية لزيادة الوعي بالقانون والتنسيق مع الصحف التي تصدر باللغة الانجليزية وغيرها من اللغات لطباعة بروشور توعوي وتوزيعه ضمن اعداد الصحف لضمان وصول المعلومات لاكبر شريحة من غير الناطقين باللغة العربية.

واضاف الحشاش: أنه تم اعداد مجموعة من الرسائل القصيرة تتناول اهداف المنحة الاميرية والقرار الوزاري واجراءاته والعقوبات والمدة المحددة باللغتين العربية والانجليزية وذلك بالتعاون والتنسيق مع شركات الاتصالات للهاتف النقال.

«كويتي ـ بريطاني» يأمر كلبه بقضم قدم ديبلوماسي أوزبكستاني

نقل ديبلوماسي إلى مستشفى مبارك للعلاج من عضة كلب فيما أكد الديبلوماسي ان مواطنا يحمل الجنسية البريطانية تعمد إيذاءه على إثر خلاف بينهما على موقف سيارة حيث أمر المواطن كلبه البوليسي بالتهجم عليه.

وقال مصدر ديبلوماسي في السفارة الأوزبكية أن مواطنا يحمل جواز سفر بريطانيا أطلق كلبا على القنصل الأوزبكي بعد أن طلب منه عدم إيقاف سيارته أمام مبنى السفارة، وأضاف المصدر أن القنصل تلقى العلاج في المستشفى جراء بعض الخدوش وعاد إلى منزله.

وأضاف المصدر أن القنصل توجه فور تلقيه العلاج إلى مخفر سلوى وسجل قضية، مؤكدا أن المسؤولين وعدوا القنصل باتخاذ ما يلزم من اجراءات وسرعة استدعاء المدعى عليه.

إلى ذلك قال مصدر أمني انه في حال ثبوت ادعاءات الديبلوماسي بأن المواطن يحمل جنسية بخلاف الكويتية فإنه بذلك يكون مزدوج الجنسية ويحال بذلك على ذمة قضية بخلاف الاعتداء على الديبلوماسي.

● بشرى الزين

تحرير 4632 مخالفة وحجز 247 مركبة و20 دراجة في عطلة نهاية الأسبوع

قامت الإدارة العامة للمرور والتي يرأسها اللواء محمود الدوسري بسلسلة من الحملات المفاجئة في المحافظات الست خلال عطلة نهاية الأسبوع أسفرت عن تسجيل 4632 مخالفة مرورية وحجز 247 مركبة و20 دراجة.

وذكرت الاحصائية الصادرة انه تم تسجيل 754 مخالفة مرورية في نطاق محافظة العاصمة وحجز 15 مركبة، بينما تم توقيع 626 مخالفة وحجز 52 مركبة في محافظة الفروانية.

وأضافت ان محافظة حولي سجلت 1180 مخالفة وتم حجز 21 مركبة بينما بلغ عدد المخالفات المرورية في الأحمدي 459 مخالفة حجز 18 مركبة.

وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل 134 مخالفة وتم حجز 14 مركبة، بينما بلغت المخالفات في الجهراء 287 مخالفة.

وأشارت الى ان إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت 1158 مخالفة خلال عطلة نهاية الاسبوع، وقامت بحجز 127 مركبة و20 دراجة وفي نطاق مطار الكويت الدولي 36 مخالفة.

وأهابت الإدارة العامة للمرور بقائدي المركبات ضرورة الالتزام بقواعد وآداب المرور والعمل بمدلول العلامات المرورية واللوحات الإرشادية والخطوط الأرضية لعدم الوقوع في المخالفات وحماية مستخدمي الطريق من الحوادث المرورية حتى يكون الطريق دائما طريق السلامة.

اللواء محمود الدوسري

سرقة 4400 دينار من منزل وسيارة

تقدم مواطن وأبلغ عن سرقة 800 دينار من داخل مركبته بمنطقة سعد العبدالله، مشيرا الى انه ترك المبلغ المالي داخل سيارته ودخل الى مسجد لأداء صلاة العشاء، وحينما عاد الى سيارته بعد نحو 15 دقيقة أمضاها داخل المسجد وجد الزجاج الجانبي لسيارته قد كسر وسرق المبلغ الذي كان يحتفظ به أسفل المقعد المجاور لمقعد السائق، مؤكدا انه لم يدخل الى البنك وسحب المبلغ حتى يقوم لصوص متخصصون باستهداف مرتادي البنوك من سرقته، وسجلت قضية سرقة عن طريق الكسر وأحيلت المركبة للأدلة الجنائية لرفع البصمات.

من جهة اخرى، تقدم مواطن الى مخفر تيماء وأبلغ عن سرقة 3600 دينار من داخل منزله، مشيرا الى انه خرج وأفراد من المنزل للعشاء مساء الخميس وحينما عاد وجد لصوصا قد كسروا نافذة الحمام ودخلوا الى غرفة النوم وسرقوا المبلغ المالي وسجلت قضية سرقة، وقام رجال الأدلة الجنائية برفع البصمات.

● أمير زكي

وافد يعتدي على طفلة في منزل والدها

تقدم وافد من الجنسية المصرية وابلغ عن تعرض ابنته لهتك عرض من قبل شخص يمت له بصلة قرابة وقال الوافد انه استضاف احد أقاربه لتناول طعام الغداء ونزل وزوجته لشراء أغراض من الجمعية، مشيرا الى انه عاد بعد نحو نصف ساعة وحينما غادر الضيف فوجئ بابنته تبلغه عن تصرفات شاذة صدرت عن الضيف، وقال مصدر امني تم إبلاغ وكيل نيابة الفروانية بالواقعة وامر بتسجيل قضية وضبط المدعى عليه للتحقيق معه، مشيرا الى ان ما ذكرته الطفلة في إفادتها امام رجال الامن لا يستدعي ان تحال الى الطب الشرعي.

● أمير زكي

عسكرية تهين رائداً في المؤسسات الإصلاحية

اتهم رائد في الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الاحكام عسكرية تعمل في القطاع الذي يشرف عليه بالتلفظ عليه بعبارات نابية وسبه، وقال الرائد انه كان يقوم بمهام عمله ورصد مخالفة لا يمكن غض البصر عنها، مشيرا الى انه تحدث مع العسكرية عن هذه المخالفة وفوجئ بأنها تقوم بسبه دون اسباب واضحة، هذا وسجل الرائد قضية سب وقذف في مخفر الصليبية وجار استدعاء العسكرية للتحقيق معها ومعرفة حقيقة ما يدعيه الرائد.

● هاني الظفيري

حريق غامض يلتهم «سوبر بان» في تيماء

تمكن رجال إطفاء مركز الصناعية الحرفي بقيادة النقيب عبدالله العويهان من إخماد ألسنة اللهب التي اندلعت بمركبة داخل منطقة تيماء أول من امس ليتم تسجيل قضية.

وقال مصدر أمني إن بلاغا ورد إلى غرفة العمليات من مواطن يبلغ عن تعرض مركبته الى حريق ليتجه رجال الإطفاء بسرعة فائقة إلى موقع البلاغ في تيماء وتحديدا قطعة 6 ليتم إخماد ألسنة اللهب التي لم تلتهم المركبة السوبر بان حيث اشار المصدر إلى أن المواطن فوجئ اثناء خروجه بألسنة اللهب تخرج من مقدمة سيارته المتوقفة في الساحة المقابلة لمنزله دون أن يشير بأصابع الاتهام إلى شخص يتهمه بإحراق مركبته.

● هاني الظفيري

توقيف آسيوي في الجليب بأفلام خلاعية وخمور محلية

20 آسيوياً وآسيوية ضبطوا في أوكار مشبوهة بخيطان

ألقى رجال أمن محافظة الفروانية القبض على 20 وافدا ووافدة يستغلون عددا من أوكار الدعارة في منطقة خيطان، وقال مصدر أمني ان معلومات وردت الى مدير أمن محافظة الفروانية العميد غلوم حبيب تفيد بوجود عدد من الأوكار يستغلها آسيويون لأعمال الدعارة وإيواء الخادمات المتغيبات والمخالفات، وعلى الفور أمر العميد غلوم بتشكيل فريق برئاسة رئيس مخفر خيطان النقيب عبدالعزيز البعير ليتم تطويق مداخل ومخارج مواقع الدعارة ومن ثم عملية المداهمة والتي أسفرت عن 20 وافدا ووافدة تم من خلالها تكبيلهم وإحالتهم الى مخفر المنطقة تمهيدا لإحالتهم الى جهة الاختصاص.

من جانب آخر، ألقى رجال الأمن القبض على آسيوي يقوم ببيع الأفلام الخلاعية وخمور محلية في منطقة جليب الشيوخ مساء أول من امس، وقال مصدر أمني إن بلاغا ورد إلى عمليات الداخلية عن آسيوي يبيع الخمور وأغراضا أخرى حيث انطلق رجال أمن الفروانية للتعامل مع البلاغ وجرى ضبط الآسيوي وعثر معه على عدد من الأفلام الخلاعية و4 زجاجات خمر محلي وأحيل للاختصاص.

مركز رياض

المراقبة الإلكترونية... وعدم إخلالها بكرامة وجسد المحكوم عليه (2)

رياض الصانع

تحدثنا في المقال السابق عن ماهية المراقبة الإلكترونية وضرورة حث المشرع الجزائي على الأخذ بها وأنها بمنأى عن الإخلال بمبدأ المساواة بين المتهمين ـ إلا أننا في مقالنا هذا نشير إلى سؤال هام يثور في أذهان القارئ العادي والقانوني الا وهو هل تخل المراقبة الإلكترونية بكرامة الإنسان وحرمة جسده؟ بمعنى أن نقل مكان تنفيذ العقوبة من السجن إلى المنزل ووضع أداة معينة في جسد المتهم يعد بمثابة المساس بكرامة الإنسان على أساس أن من مظاهر هذه الكرامة حماية حرمة مسكنة وحرمة جسده، نقول ان كرامة الإنسان حرص دستورنا الوطني على عدم المساس بها وهو ما أشار إليه دستورنا في مادته 31 (لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة والتنقل إلا وفق أحكام القانون ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة) فضلا على أنه لابد من أن نلقي الضوء على أثر المراقبة على حرمة المسكن وجسد المتهم، نقول ان حرمة المسكن جديرة بالرعاية ولا يمكن التضحية بها وإذا كان اللجوء إلى المراقبة الإلكترونية تحتمه ظروف معينة إلا أنه يجب إحاطته بضمانات تكفل وضعه في إطار معقول لنا يجب تغييره بحيث لا يجوز زيارة المحكوم عليه أثناء الليل وفي كل الأحوال لا يجوز الدخول إلى المنزل إلا بأذن صاحب الشأن، ولا يجوز أن تتم المراقبة عن طريق كاميرا مثلا لأن في ذلك اعتداء على حياة المتهم الخاصة لذا اتجهت الأساليب الحديثة إلى الأخذ بنظام استخدام الأسورة الإلكترونية التي توضع في معصم المتهم ولا تتيح للجهة القائمة على التنفيذ التدخل وكشف حياته الخاصة، نأتي للنقطة الأخرى أن احترام الإنسان يترتب عليه ضرورة احترام جسده فالمتهم يجب احترامه وعدم المساس به ومنع أي معاملة قاسية وغير إنسانية تحط من شأنه لذا نصت المادة 2/34 من الدستور الكويتي (يحظر إيذاء المتهم جسمانيا وبدنيا) ولما كانت المراقبة الإلكترونية تفترض حمل المتهم لجهاز إرسال يأخذ شكل الساعة أو الأسورة متواجد على معصم يده فإن هذا قد يمثل اعتداء على حرمة جسده نقول ان هذا الإجراء لا يتم الأخذ به وتطبيقه على المتهم إلا بعد أن تحصل الجهة القائمة على التنفيذ على رضائه شخصيا وبالتالي هذا فيه مصلحة للمتهمين خاصة المتعاطين أو المدمنين للمخدرات والمؤثرات العقلية والذين في حالة تعاطي لمنع حدوث أي خرق أو خطأ جديد ولهذا لا محل للقول بالاعتداء على حرمة جسده وعلى كل الأحوال فالمجتمع الدولي بدأ يتقبل هذه الأوضاع الجديدة والتي لابد أن يحذو المشرع الكويتي حذوها والأخذ بها ودليل قبول المجتمع الدولي لذلك قبوله بأخذ عينة من دم شخص دون رضائه للتأكد من عدم قيادته لسيارته وهو في حالة سكر فهذه الحقوق والواجبات يمكن تقييدها بنص القانون طالما كان ذلك لحماية النظام العام في المجتمع، ويثور تساؤل هام ما هي العلاقة بين ذلك النظام وأقصد به نظام (المراقبة الإلكترونية) وبين قرينة «الأصل في الإنسان البراءة» نقول انه في أول الأمر لا يمكن أن نثير موضوع تلك القرينة بصدد هذا النظام وذلك لأننا نكون أمام متهم صدر ضده حكم بالإدانة نهائي وبات وأن ذلك الحكم دخل حيز التنفيذ ولكن الأمر يتعلق بالطبيعة الخاصة لتنفيذ المراقبة الإلكترونية فقد قلنا ان نظام المراقبة الإلكترونية يعتمد في الأساس على جهاز يتم وضعه في معصم المتهم ويربط هذا الجهاز بكمبيوتر مركزي موضوع في الجهة القائمة على التنفيذ، فإذا لم يقم الجهاز بإرسال الإشارة المناسبة وفي الوقت المحدد فهذا يعني أن المتهم خالف الالتزامات المفروضة عليه وأنه يحاول الهرب أو يحاول تعطيل الجهاز وفي كل تلك الحالات يجب أن يقدم الدليل على أنه لم يخالف نظام المراقبة الإلكترونية وهذا بالتالي يؤدي إلى قلب عبء الإثبات على المتهم، إذن فالمشكلة تكمن في أن المهم إذا لم يستطع إثبات عدم عمل الجهاز الآلي المربوط في معصمه فقد يترتب على ذلك اتهامه بالهروب وعودته مرة أخرى للمؤسسة العقابية أو ربما يتهم بارتكاب جريمة من جرائم المراقبة والتي تتساوى مع جريمة الهروب من السجن، لذلك فإذا قدم ذلك المتهم للمحاكمة بتهمة الهروب فإنه من الصعب بل من المستحيل أن تقبل المحكمة دليلا على أنه لم يتركب الجريمة وأن ما حدث هو عدم انتظام الجهاز في الإرسال في الوقت المناسب، لذا أقول في نهاية مقالي هذا انه لا يمكن أن تقبل التكنولوجيا فيما يتعلق بحقوق الأفراد وحرياتهم إلا بالقدر الذي تحدده القوانين والذي لا يهدر حرية أو يحيد بالحق.

www.riyad_center.com